

عقد مقاولات رقم (٨٧١ / ٢٠٢٤ / ٢٠٢٥)

أنه في يوم الاحد الموافق ٢٠٢٥/ ٤/ ٢٧ تم إبرام هذا العقد بين كل من:
أولاً: الهيئة العامة للطرق والكباري ومقرها / ١٥١ طريق النصر - مدينة نصر - القاهرة بصفتها المتعاقد، وهي الجهة المعنية المستفيدة من عملية " تنفيذ أعمال ميكنة محطة تحصيل الرسوم دفرة / كفر الزيات (محافظة الغربية)" يمثلها قانوناً في التوقيع على هذا العقد .
السيد اللواء مهندس / طارق محمد عبد الجواد بصفته/ رئيس الهيئة العامة للطرق والكباري
(طرف أول)

ثانياً:

الهيئة القومية لسكك حديد مصر (شركة تكنولوجيا معلومات النقل - ترانس اى تى) مقرها/ ميدان رمسيس - القاهرة شكلها القانوني/ - والمصنفة / - سجل تجارى رقم/ - بطاقة ضريبية رقم/ - مأمورية ضرائب/ - كود/ - بطاقة تصنيف بالاتحاد المصرى لمقاولي التشييد والبناء رقم/ - فئة/ - تصنيف/ - تنتهى فى -/ -/ - تليفون رقم ٢٢٥٧٧١٣٨٨ فاكس ٢٢٥٧٤٠٠٠٠ .

بريد الكترونى Chairmanoffice@enr.gov.eg

ويمثلها السيد المهندس / محمد عامر عبد العزيز الجنسية مصرى بصفته/ رئيس مجلس الادارة وينوب عنه فى التوقيع السيد المهندس / خالد محمد عطية بطاقة رقم قومي / ٢٦٤١٠٢٣١٣٠٠٢١١ بموجب تفويض مرفق بصفته / رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لشركة تكنولوجيا معلومات النقل ترانس اى تى (المملوكة للهيئة القومية لسكك حديد مصر بنسبة ١٠٠٪) .

(طرف ثان)

تمهيد

حيث أن الطرف الأول أبدى رغبته في التعاقد على تنفيذ " تنفيذ أعمال ميكنة محطة تحصيل الرسوم دفرة / كفر الزيات (محافظة الغربية)" ، وذلك بغرض تلبية احتياجاته بما يمكنه من تحقيق أهدافه بكفاءة وفعالية ويضمن انتظام سير العمل، ووفقاً لما تم تخصيصه من اعتمادات مالية، وحيث أبدى الطرف الثاني استعداده للقيام بذلك وإتمامه وفقاً للشروط والمواصفات وأية متطلبات أخرى وكما هو منصوص عليه بكراسة الشروط والمواصفات العرض المقدم منه، والذي قبله الطرف الأول . وفي ضوء اعتماد السيد اللواء مهندس / رئيس مجلس الإدارة وفقاً لأحكام قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ ولانحته التنفيذية الصادرة بقرار وزير المالية رقم ٦٩٢ لسنة ٢٠١٩ وتعديلاتهما، وطلب عرض السعر وكراسة الشروط والمواصفات بشأن الاتفاق المباشر للتعاقد على " تنفيذ أعمال ميكنة محطة تحصيل الرسوم دفرة / كفر الزيات (محافظة الغربية)". ووفقاً لما تضمنته كراسة الشروط والمواصفات الخاصة بموضوع هذا العقد، وما أوصت به لجنة الاتفاق المباشر من قبول العرض المقدم من الطرف الثاني بمبلغ ١٧,٩٩٧,١٧٢ جنيه (فقط وقدره سبعة عشرة مليون وتسعمائة سبعة وتسعون ألف ومائة إثنان وسبعون جنيهاً لا غير) ، والذي تمت الترسية عليه، باعتباره الأفضل شروطاً والأقل سعراً ومطابقته للشروط والمواصفات الفنية واعتماد السلطة المختصة لتوصية اللجنة بتاريخ ٢٠٢٥/٢/٢٤ وبعد أن أقر الطرفان بأهليتهما وصفتهما للتعاقد اتفقا على الآتى :

البند الاول

يُعتبر التمهيد السابق ، وكراسة الشروط والمواصفات التي تم التعاقد بناء عليها ، والعرض المقدم من الطرف الثاني والمقبول من الطرف الاول ، وكافة المكاتبات والمراسلات والرسومات وغيرها من الأوراق والمستندات المتبادلة بين الطرفين، ومحاضر لجنة الاتفاق المباشر، وأمر الإسناد، ومحضر استلام الموقع، والبرنامج الزمني التنفيذي المقدم من الطرف الثاني والمعتمد من الطرف الاول، وكافة الإجراءات السابقة على التعاقد، جزءاً لا يتجزأ من هذا العقد، وجميعها متكاملة لأحكامه .

